نص ردن

▪ علاء حسن
Alaa Hassan

حذار من العفريت

قبل ايام قليلة من حادثة النخيب، اعلن نواب عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد، رافضين عقد اجتماع القادة السياسيين، لانه بنظرهم ما عاد مفيدا، بعد تطبيق كل بنود اتفاق اربيل، وخلال الاسبوع الماضي شهدت الساحة السياسية تصعيدا ملحوظا في لهجة تبادل الاتهامات بين الاطراف المشاركة في الحكومة، فجاءت حادثة النخيب لتزيد المشهد السياسي تعقيدا، وخلفت الهواجس من احتمال عودة العنف الطائفي، وبقدر بشاعة الجريمة،فانها كشفت عن فشل الاجهزة الامنية في حماية امن المواطنين، وتناحر الاطراف المشاركة في الحكومة، وعلى الرغم من الدعوات الصادرة من اوساط شعبية ودينية للتمسك بالتهدئة، اصر البعض على التصعيد، وكأنه يريد من سفك الدم العراقي فرصة لتحقيق مصالحه، فوضع البلاد في كف عفريت، متجاهلا العواقب الوخيمة من تكريس الخلاف السياسي وهذه المرة، بدوافع مذهبية.

تعرف الاطراف المشاركة في الحكومة بان العفريت بامكانه الخروج في اية لحظة ليطيح الجميع، ولاسيما انه يعيش في بيئة تغذيها الخلافات والتناحرات حول العديد من الملفات العالقة، ومنذ اكثر من ثماني سنوات لم تستطع النخب السياسية الوقوف على قاعدة مشتركة لتجاوز خلافاتها، لانها تتقصد تجاوز واختراق الدستور، وتناست دورها الاهم، وهو الوقوف على خط شروع واحد للحفاظ على امن المواطنين.

يقال ان الخلاف امر طبيعي في الانظمة الديمقراطية، والتنافس مشروع، ولكن ان يصل الخلاف الى تهديد السلم الاهلي فذلك يعني ان النخب السياسية تخلت عن كل اهدافها المعلنة بخدمة الشعب العراقي، واكدت سعيها للوصول الى السلطة باية وسيلة ممكنة، حتى وان كان ذلك عبر اثارة العفريت.

في ظل التناحر القائم حصلت حادثة النخيب، واحتمال تكرارها امر وارد، فمعالجة تراجع الملف الامني لا تتحقق ببيانات التنديد والادانة والاستنكار، لان المسألة تتعلق بنزاع سياسي، ومؤتمرات المصالحة ومجالس الاسناد وبرقيات التأييد لم تستطع نزع فتيل الخلاف، واستقرار الاوضاع الامنية يتطلب اجراءات فورية عاجلة، يسهم فيها الجميع، بعد رفع شعار " امن العراقيين خط احمر " لكي تثبت النخب السياسية حرصها على تحقيق المصالح الوطنية، فحادثة النخيب جددت الحديث عن هيمنة الحزب الواحد على الاجهزة الامنية، ودعوات تشكيل اقليم الانبار، وارتفعت الاصوات المدافعة عن حقوق المكونات، ونبذ سياسة الاقصاء والتهميش.

الحديث عن استقرار امني وسياسي اصبح اكذوبة يروج لها من يتجاهل ما يفرزه الواقع من مظاهر تؤكد اتساع الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة، وانعكاس الاحداث الاقليمية على الساحة المحلية، وغياب بلورة موقف موحد تجاه العديد من القضايا، وهذه العوامل تؤكد الحاجة لعقد اجتماع القادة السياسيين، قبل ان يصبح خروج العفريت في العراق خبرا عاجلا في الفضائيات العربية.

محافظ البصرة: خدماتنا تقدم لربع سكان المدينة فقط

خلف عبد الصمد

البصرة/ المدى

اعلن محافظ البصرة خلف عبد الصمد، أمس الأحد، عن وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء جسر المحاكم على نهر العشار بكلفة نحو ١٥ مليار دينار، فيما توقعت مديرية البلدية بان يساهم المشروع بالحد من أزمة الاختناقات المرورية بعد أن تفاقمت في السنوات الأخيرة.

وقال خلف عبد الصمد إن "الحكومة المحلية وضعت اليوم حجر الأساس لمشروع انشاء جسر المحاكم على نهر العشار، ومن المقرر ان تباشر الشركة المنفذة بالمشروع بعد أيام قليلة"، مبيناً أن "الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ ١٤ ملياراً و٩٥٠ مليون دينار، ومن المفترض أن ينجز بعد عامين وثلاثة أشهر".

وأضاف عبد الصمد أن "المشروع هو واحد من أصل ١٠ مشاريع تقضي بإنشاء جسور نهرية ومجسرات، ستحال جميعها الى التنفيذ خلال العام الحالي ٢٠١١"، معتبراً أن "تلك المشاريع ستحد بشكل كبير من ظاهرة الاختناقات المرورية التي تشهدها شوارع المحافظة".

وأكد محافظ البصرة أن "البنية التحتية الخدمية في مدينة البصرة ومنها الطرق والجسور مصممة لما لا يزيد عن ٧٠٠ ألف نسمة، في حين أن البصرة يعيش فيها حالياً أكثر من ثلاثة ملايين نسمة".

من جانبه قال مدير شركة ماء السماء المنفذة للمشروع علاء العتابي إن "التصاميم الهندسية للمشروع مستوحاة من التراث العمراني لمدينة البصرة"، لافتا إلى أن "الجسر سيحتوي على أقواس كبيرة من الهياكل المعدنية".

وأضاف العتابي أن "الجسر سيكون بارتفاع ٣٦ متراً، فيما يبلغ طوله ٤٥٦ متراً، وعرضه ٢٢ متراً"، مشيرا إلى أن شركته "تعاقدت مع مهندسين لبنانيين لديهم خبرات متراكمة في مجال تشييد الجسور للمساهمة في تنفيذ المشروع".

وأكد مدير الشركة المنفذة للمشروع أن "إنجاز الجسر سيكون قبل الموعد المحدد بعدة أشهر في حال عدم مواجهة عوائق في موقع المشروع مثل تخسفات في شبكة المجاري أو تصدعات في أنابيب نقل المياه".

من جهته قال مدير بلدية البصرة عبد الزهرة محمد سويد إن "البصرة بحاجة إلى بناء عدد كبير من الجسور والمجسرات للتخلص من الاختناقات المرورية التي تواجهها من جراء تضاعف أعداد السيارات في السنوات الأخيرة".

تربويون يناقشون سلبيات الدروس الخصوصية

الدروس الخصوصية عائق في المسيرة التربوية.. ارشيف

ناقش متخصصون في مجال التربية بمحافظة بابل ظاهرة التدريس الخصوصي خلال مؤتمر عقدته منظمة بنت الرافدين.

□ بابل/اقبال محمد

وذكرت رئيسة المنظمة علياء الانصاري ان المؤتمر الذي اقيم تحت شعار (التدريس الخصوصي بين السلب والايجاب) يهدف الى تسليط الضوء على هذه الظاهرة وبيان ايجابياتها وسلبياتها على الواقع التربوي والاجتماعي، مشيرة الى ان المؤتمر يتضمن اعلان نتائج الاستبيان الذي اعدته المنظمة وشمل عينة عشوائية من ٦٠٠ طالب وطالبة من خريجي الفرعين العلمي والادبي.

وبينت ان الاستبيان اظهر ان ٨٦ بالمئة من الطلاب المستبينة اراؤهم لجؤوا الى الدرس الخصوصي وان ٧٠ بالمئة من المشمولين بالاستبيان اكدوا انهم لجؤوا الى الدرس الخصوصي في مادة اللغة الانكليزية فيما يجد ٧٥ بالمئة ان تدريس المدرس الخصوصي افضل من تدريس المدرس في المدرسة ويرى ٣٦ بالمئة ان الدروس الخصوصية اثرت على الوضع الاقتصادي للعائلة وان ٣٢ بالمئة يجدون ان المدرس الخصوصي اثر برفع مستوى معدله في الدراسة الاعدادية تاثيرا كبيرا في حين يعتقد ٣٦ بالمئة انهم لجؤوا الى المدرس الخصوصي لحاجتهم الفعلية له. من جانبه اكد مدير عام تربية المحافظة الدكتور حمادي العوادي ان نسبة كبيرة من المسؤولية في تدني المستوى العلمي للطلبة يتحملها الطالب واولياء الامور بسبب عدم اهتمامهم بابنائهم وعدم متابعتهم لمستوياتهم العلمية، مؤكدا بان عملية التدريس الخصوصي في المحافظة تجري بشكل قانوني وبما ينسجم مع قانون وزارة التربية.

واكد ان من بين الاسباب التي ساعدت في تدني مستويات بعض الطلبة قلة المدارس وكثرة العطل والمناسبات التي تحول دون اكمال المناهج الدراسية، لافتا الى ان مديرية التربية تحاول من خلال اقامة دورات التقوية الحد من ظاهرة التدريس الخصوصي التي اكد بانها اصبحت موضة يلجأ اليها الكثير من الطلاب لتقليد اقرانهم.

وشهد المؤتمر الاستماع الى عدد من المداخلات واراء متخصصين يمثلون مديرية التربية وجامعة بابل، فضلا عن استضافة طالبتين للحديث عن تجربتهما مع التدريس الخصوصي.

تمديد التقديم للقبول المركزي لغاية ٩/٢٤

بغداد/ المدى

مددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقديم عبر استمارة القبول المركزي الالكترونية للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ الى الساعة الثانية عشرة ليلاً من يوم السبت الموافق٢٤ /٩/ ٢٠١١. وقال المفتش العام لوزارة التعليم العالي ناصر حسين ناصح " ان وزارة التعليم قررت تمديد التقديم عبر استمارة القبول الالكترونية للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد العراقية الى الساعة الثانية عشرة ليلاً من يوم السبت الموافق ٢٠١١/٩/٢٤ بدلا من يوم ٢٠١١/٩/٢٠. وكانت الوزارة قد أعلنت في وقت سابق عن ان التقديم الالكتروني يكون عبر الاستمارة الالكترونية الموجودة في موقعها الالكتروني (www.mohesr.gov.iq)، او على رابط الاستمارة الالكترونية الموجود في موقع الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية (www.icci.edu.iq)، أو على احد المواقع الآتية (www.istimara2.com)، (www.istimara1.com)، (www.istimara3.com)، أو على الروابط الموجودة في المواقع الالكترونية التابعة للجامعات العراقية. وفي ذات السياق

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطلبة الذين تظهر لهم مشاكل في التقديم عبر استمارة القبول المركزي الالكترونية للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ الى مراجعة مراكز استقبال الطلبة في الجامعات والمعاهد وطيلة ايام الاسبوع التي ستستقبل الطلبة من الساعة السادسة صباحاً والى السادسة مساءً.

وقال المفتش العام لوزارة التعليم العالي ناصر حسين صالح ان وزارة التعليم قررت استقبال الطلبة الذين تظهر لهم مشاكل في التقديم عبر استمارة القبول الالكترونية للقبول المركزي في مراكز الحاسبات الموجودة في الجامعات والمعاهد العراقية طيلة ايام الاسبوع بما في ذلك ايام الجمعة والسبت من الساعة السابعة صباحا والى السادسة مساءً.

ملفات

تردي أوضاع الأرامل

بغداد/ المدى

حذر رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، أمس الاحد، من خطورة تزايد اعداد الارامل في العراق، داعيا الحكومة الى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الارامل اللائي يعشن بأقسى المحن بسبب الاوضاع المعاشية الصعبة. ويقول مسؤولون عراقيون أن لا احد في البلاد قادر على اعطاء رقم دقيق لعدد الارامل اللواتي اصبحن بلا معيل خلال العهد الدموي البائد، وخلال الحرب العراقية الايرانية التي امتدت من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٨، وحرب الخليج عام ١٩٩١، والعنف الطائفي الذي عصف بالعراق منذ الاجتياح الاميركي له عام ٢٠٠٣.

ويقدر عدد الارامل اللواتي يحصلن على معونات حكومية بنحو ٨٤ ألف ارملة، وبمعدل يتراوح بين ٤٠ إلى ٩٥ دولارا شهريا

وقال النجيفي خلال مؤتمر دعم الارامل في العراق الذي اقيم بمجلس النواب إن "العراق يمر بأقسى المحن بسبب اقتراب نسبة الارامل فيه الى ١٠٪، وهي محنة كارثية تتعدى الارامل لتنعكس سلبا على المجتمع العراقي نتيجة للصعوبات التي تمر بها الارامل".

وأوضح النجيفي ان "على الحكومة ان تدعم الارامل في العراق من خلال منحها القروض الميسرة لهم وتشريع قانون يحدد الارامل العراقيات غير القادرات على العمل ويقوم بمنحهن معاشات تقيهن غول الفقر، واعادة النظر بالمساعدات التي تمنح لهن فأنها ادنى بكثير من احتياجاتهن". وتابع النجيفي قوله أن "مجلس النواب سيشرع قريبا قانون الضمان الاجتماعي وقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للربح بهدف دعم شريحة الارامل والمرأة العراقية غير العاملة". وتشير احصائية لوزارة التخطيط تعود إلى منتصف عام ٢٠٠٧، الى ان عدد المطلقات والارامل في العراق اقترب من مليون امرأة، من مجموع ٨،٥ مليون امرأة في العراق تتروح اعمارهن بين الخامسة عشرة والثمانين من العمر.

منظمة في الديوانية تدعو لحماية المقابر الجماعية

الديوانية/ المدى

دعا رئيس المركز الإنساني لحقوق الشهداء والمقابر الجماعية في الديوانية، أمس الى تعيين حراس قضائيين لحماية مواقع المقابر الجماعية في المحافظة لحين فتحها، وفيما انتقد وزارة حقوق الإنسان لتقاعسها عن حماية المقابر، أكد أن الكثير من المشاريع الإعمارية أقيمت فوق مواقع المقابر ما أدى الى طمس معالمها بشكل كامل. وقال يحيى القصير انه "يوجد في الديوانية عدد كبير من المقابر الجماعية تعود الى فترة الانتفاضة الشعبانية مطلع تسعينيات القرن الماضي" مبيناً ان "معظم هذه المواقع يتعرض للانتهاك والطمس". وأوضح ان "مقبرة جماعية معروفة للجميع في منطقة الحفار، ٢٠ كم شرق الديوانية، تحولت اليوم الى شارع عام معبد، بعد ان كانت مستنقعا للمياه الآسنة، فيما تم انشاء مركز صحي فوق مقبرة جماعية أخرى في حي التقية وسط الديوانية رغم ابلاغنا الجهات المتخصصة بالأمر، فضلا عن تعرض مقبرة أخرى شرق المحافظة الى طمس معالمها من خلال تغيير التربة". ودعا القصير الى حماية المقابر الجماعية "من خلال تعيين فريق متخصص للبحث عن مواقعها وتعيين حراس قضائيين لحمايتها لحين فتحها بشكل رسمي"، لافتاً الى "وجود فقرة في قانون حماية المقابر الجماعية تشير الى انه في حال التلاعب بالغطاء المختبري للمقبرة عشوائيا تلغى المقبرة وتعتبر موقعا اثريا مما يضيع حقوقا معنوية وشرعية ووطنية لأصحاب الرفات وعوائلهم"على حد قوله.

رفات مقابر جماعية

وانتقد القصير تقاعس وزارة حقوق الانسان عن ممارسة مسؤولياتها بهذا الخصوص وقال ان "الدور المفترض ان تمارسه وزارة حقوق الإنسان في هذا المجال ضعيف جدا وهي لم تبادر الى حماية المقابر التي أصبحت عرضة للنبش من قبل الحيوانات وساحات لتكوم الانقاض".

ويوجد في محافظة الديوانية،، نحو ١٣ مقبرة جماعية مسجلة رسمياً وغير مفتوحة حتى الآن، في حين يؤكد مسؤولون وجود أكثر من ١٠٠ مقبرة جماعية غير مسجلة في المحافظة. وكانت وزارة حقوق الإنسان فتحت مقبرة امهاري الجماعية التي اكتشفت في صحراء ناحية الشنافية، الديوانية، في تموز الماضي، وما يزال العمل مستمرا لإخراج الجثامين الموجودة فيها. وأكدت وزارة حقوق الإنسان في وقت سابق وجود ٤٠٠ مقبرة جماعية في العراق تم العثور عليها بعد سقوط النظام السابق سنة ٢٠٠٣، لافتة إلى أنها لا تستطيع فتح أكثر من عشر مقابر في السنة كونها بحاجة إلى جهود كبيرة في إخراج الجثث والتعرف عليها. يذكر أن النظام العراقي السابق نفذ حملات اعتقال وتصفية جماعية لمئات الآلاف من مواطنيه خلال الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ بخاصة من سكان الشمال والجنوب، بسبب النشاط المعارض له في المنطقتين.

24ساعة

ميسان

استعدادات لإقامة حفل تخرج الجامعة

أكملت جامعة ميسان استعدادتها للاحتفال بتخرج الدفعة الرابعة لطلبتها في للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١.

وقال مصدر مسؤول في الجامعة ان الجامعة انهت جميع استعداداتها لاقامة حفل تخرج الدفعة الرابعة (دورة بناة المستقبل) الذي سيكون في يوم ٢٠١١/٩/٢٠ لطلبتها في خمس كليات للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١.

وتابع المصدر أن احتفالية تخرج الطلبة لكليات التربية الاساسية، و التربية، و التربية الرياضية، والإدارة والاقتصاد، و القانون ستقام على حدائق جنة عدن السياحية في المحافظة في تمام الساعة الرابعة عصرا.

مبيناً ان الدعوات وجهت لعدد من مسؤولي وزارة التعليم العالي والمحافظة. ويذكر ان جامعة ميسان تضم سبع كليات هي الخمسة المذكورة انفاً وكليتا الطب والعلوم.

بابل

تخصيصات لتعزيز الجانب الأمني

أعلن نائب محافظ بابل المهندس علي عبد سهيل عن تعاقد الحكومة المحلية في بابل مع أحدى الشركات الأمريكية لتزويد المحافظة بسيارات خاصه لكشف المتفجرات.

وقال ان الحكومة المحلية تولي الجانب الامني اهمية كبيرة من اجل الحفاظ على ارواح المواطنين، مشددا على ضرورة ان تتخذ الحكومة كل الاجراءات لحماية المواطنين من خطر الارهاب والمتفجرات حيث خصصت مبلغ مليار وثمانمئة مليون دينار من ميزانية تنمية الاقاليم لشراء العجلات المجهزة بمستلزمات الكشف عن المتفجرات الموجودة والمخبأة في العجلات الكبيرة والصغيرة التي لا يمكن لرجل الامن ان يراها بدون هذه الاجهزة الحديثة.

النجف

اصدار سندات لأراض سكنية

وافق مجلس محافظة النجف على اصدار سندات تسجيل عقاري لقطع الاراضي في منطقة مظلوم في وقت ناقش فيه توزيع سكن للمواطنين عن طريق الاستثمار.

وقال محمد الخزاعي مدير المركز الاعلامي لمجلس محافظة النجف لـ(المدى) أمس " وافق مجلس محافظة النجف الاشرف بالإجماع في جلسته المنعقدة برئاسة الشيخ فائد كاظم نون رئيس المجلس على إصدار سندات لقطع مظلوم حسب قرار المجلس السابق".

واضاف "وخول مجلس المحافظة رئيس المجلس ورئيس اللجنة القانونية ورئيس لجنة الخدمات بالتوقيع على السندات على أن يقدم المشرفين على عملية الفرز الأسماء من (١-٥٠٠٠) كوجبة واحدة".